

المبحث الثالث

واقع الدول الأفريقية غداة الاستقلال

فرض الاستعمار على الشعوب المستعمرة واقعا اقتصاديا ظلت تعاني من آثاره وتبعاته حتى بعد حصولها على الاستقلال.

وبرغم أن الإسهامات الفكرية لفانون انصبت في معظمها على تفسير وشرح المسألة الاستعمارية من ناحية وعلى شروط التحرر والانعقاد من ناحية أخرى، إلا أن بعض كتاباته اتجهت للاهتمام بقضايا التنمية وتحقيق التقدم، صحيح أنها ليست بذات القدر من الاهتمام الذي اهتم به بالقضايا الأخرى الملحة عليه في حينها، ولكنها في ذات الوقت تعتبر إسهامات تتسم بوضوح في الرؤية، وفي هذا المبحث نستعرض جملة هذه الآراء من خلال:

أولا: رؤية فانون وتوصيفه لواقع الدول الأفريقية غداة الاستقلال.

ثانيا: رؤية لقضية المعونة والتعويضات.

ثالثا: رؤية لكيفية تحقيق التقدم.



أولا: رؤية فانون للواقع الأفريقي غداة الاستقلال

يتم في هذا السياق التعرض لرؤية فانون لطبيعة الواقع الأفريقي وما يفرزه من مخاطر وتحديات يرى ضرورة مواجهتها.

١- الواقع :

يمثل انتهاء الاستعمار التقليدي وحصول الدول المستعمرة على استقلالها السياسي - سواء تم ذلك عبر النضال بالوسائل العسكرية أو عبر نضال سياسي انتهى برحيل الجيوش المستعمرة، نقلة جديدة لدخول هذه الدول في مرحلة جديدة ومختلفة

هي مرحلة البناء الوطني.. وغداة هذه المرحلة وجدت الدول المستقلة حديثاً نفسها أمام واقع ساهمت في تشكيله إلى حد بعيد ظروف المرحلة الاستعمارية السابقة، فالاستعمار بنهبه لثروات هذه الشعوب تركها تعاني فقراً وتخلفاً شديداً في جميع المجالات، رسم فانون ملامحه قائلاً: "إن البلاد المتخلفة لا تتمتع بتطور اقتصادي كبير، الجماهير في هذه البلاد تكافح فقراً واحداً وترسم بيطونها الضامرة جغرافية الجوع، هو عالم مختلف بئس، ظالم للإنسان، عالم لا أطباء فيه ولا مهندسين ولا إداريين"^(١) ومن ثم فإن "تحرر البلاد المستعمرة يكشف القناع عن حالتها الراهنة ويجعل احتمال هذه الحالة أمراً لا يطاق"^(٢) وتتضح حالة الفقر التي تعيش فيها الشعوب الأفريقية من الحقيقة البسيطة التي تقول بأن دخل الفرد في أفريقيا من أقل دخول الأفراد في العالم"^(٣).

ذلك أن أكثرية سكان البلاد المختلفة، أكثر من ٩٥٪ من سكان البلاد المختلفة لا يحمل إليهم الاستقلال في معظم الحالات تغييراً مباشراً، لذلك يلاحظ المراقب الخبير "أن هناك نوعاً من الاستياء الكامن يشبه تلك الحجرات التي تبقى بعد انطفاء الحريق وتمهد باندلاع النيران من جديد"^(٤).

وقد طبع الاستعمار الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا بطابع التخصص في إنتاج المواد الخام، بغرض تصديرها للأسواق الخارجية، في هذا النطاق كان الاستعمار يهتم بشروات معينة هي تلك التي تغذي صناعاته فضلاً عن "أنه أنشأ دورات اقتصادية جامدة، وتري الأمم الناشئة نفسها مضطرة للإبقاء على هذه الدورات الاقتصادية والاستمرار فيها وإلا تعرضت إلى كارثة"^(٥).

ويظل هيكل الإنتاج والتصدير قائماً لم يتغير فظلت الزراعة في أفريقيا هي النشاط الأساسي الذي يعمل فيه ما بين ٧٠٪ - ٨٠٪ من السكان^(٦). ويقوم هذا النشاط على أساس التخصص الضيق في إنتاج محصول واحد أو محصولين وتقوم الدول الأفريقية بتعويض نقص الأغذية للطعام عن طريق الاستيراد.

(١) فانون. معذبو الأرض، م س ذ، ص ٩٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٩.

(٣) كوامي نكروما، م س ذ، ص ١٩.

(٤) فانون، معذبو الأرض، م س ذ، ص ٧٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٩٧.

(٦) المرجع السابق، ص ١٩.

والصناعة في أفريقيا متخلفة بالرغم من إن القارة تمتلك ٥٣ معدنا من أهم معادن الصناعة الأساسية في العالم إلا أنها تأتي في الذيل من حيث التقدم الصناعي. ويعود تخلف الصناعة في أفريقيا إلى أن إنتاج المناجم موجه أساسا نحو التصدير في أشكال مواد خام لتغذية صناعات أوروبا وأمريكا وتبلغ نسبة الصناعة الاستخراجية نحو ٣٣٪ على حين أنها تبلغ ١٠٪ من البلاد المتقدمة^(١).

وقد حال تأخر الصناعة دون قيام صلات اقتصادية وثيقة بين مناطق الريف والمدن وأدى ذلك بدوره إلى ضعف التجارة الداخلية. وتقوم التجارة الخارجية أساسا على تصدير المنتج المحلي من المواد الخام واستيراد معظم السلع المصنعة من الخارج وبذلك تعتمد البلاد الأفريقية أكثر ما تعتمد على الأسواق الخارجية، تكون في الغالب هي سوق الدولة الاستعمارية السابقة.

يتم كل ذلك بالرغم من الإمكانيات المتوفرة في باطن الأرض والتي تمتلكها القارة الأفريقية، فالقارة الأفريقية تملك أكثر من ٤٠٪ من قوي العالم المائية وهو نصيب يفوق نصيب أي قارة مع ملاحظة أن المستغل من هذه القوى لا يتعدى ٥٪^(٢).

وأیضا إذ أخذ في الاعتبار "الأراضي الشاسعة التي تشغلها الصحراء الكبرى فلا يزال بها أراضي قابلة للزراعة، وأراضى تحول إلى مراعى أكثر مما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الاتحاد السوفيتي وتزيد على كل ما هو موجود في آسيا ولو استغلت موارد القارة المتعددة في النهوض بها لكانت من أحدث قارات العالم، ولكن الواقع أن مواردها كانت تستغل وما زالت للنهوض بمصالح البلاد الأخرى^(٣).



٢- المخاطر والتحديات

يحمل الواقع المتردي للأوضاع الاقتصادية في القارة، غداة الاستقلال عددا

(١) نفسه

(٢) كوامي نكروما، م ص ذ، ص ١٦.

(٣) نفسه

من المخاطر خاصة وان الاستعمار يعمل على سحب رؤوس أمواله وفتنيه، ويضع حول الدولة الناشئة سياجا من الضغط الاقتصادي وبذلك تتحول نعمة الاستقلال إلى نقمة. لاستقلال، إن القوة الاستعمارية تعلن جهارا نهارا " مادمتم تريدون الاستقلال فخذوه وموتوا" (١).

ويختلف رد الفعل إزاء هذه المخاطر والضغوط، فيحدث أن بعضا من بلاد العالم الثالث ترسخ لهذه الضغوط وتقبل شروط الدولة التي كانت تسيطر عليها وتعد اتفاقات وتنحاز ويتحول البلد الذي كان محتلا إلى بلد تابع من الناحية الاقتصادية (٢). فيبقى على بعض العلاقات التجارية ذات الطابع الاستعماري.

"وفي بلاد أخرى فإن القادة الوطنيين يواجهون هذا التحدي بالالتفات نحو شعبهم طالين منه أن يبذل جهدا ضخما ويقوم نظام أساسه الاكتفاء الذاتي وتحاول كل دولة بالوسائل الضئيلة التي تمتلكها أن تتدارك الجوع القومي الكبير أن تتدارك البؤس القومي الكبير ونشهد تعبئة شعب ينهك ويهرق يومئذ أمام أوروبا المترفة المتخمة" (٣).

وأمام هذه المخاطر والتحديات التي يواجهها الأفارقة فإن موقف فانون في مواجهتها كان حاسما فهو يؤكد " الحقيقة هي أن علينا ألا نقبل هذا الشرط، علينا أن نرفض رفضا قاطعا الوضع الذي تريد البلاد الغربية أن تفرضه علينا" (٤).

وإزاء المخاطر ورفض فانون القاطع للإملاءات الغربية فإنه يحدد في خطوط عريضة طريق الخروج من الأزمة محليا وإقليمياً ودولياً.

-عالمياً.. يري أن الصراع الأساسي الذي يبدو صراعا بين الاستعمار ومعاداة الاستعمار أو حتى بين الرأسمالية والاشتراكية .. هذا الصراع يفقد كثيرا من أهميته ويضع الإنسانية أمام مسؤولية أن المشكلة الأساسية التي تملأ الأفق إنما هي ضرورة إعادة توزيع الثروات، وعلى الإنسانية أن تلبى هذه المشكلة ولا تزعزع وتزلزلت . ومن هذا المدخل يرى فانون أن على الدول الأوروبية دفع تعويضات للشعوب

(١) فانون، مغلبي الأرض، ص ٩٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٩٨.

الأفريقية عن فترة الاستغلال الاستعماري، ولأهمية هذه القضية ستناقش بشكل أكثر تفصيلا في الجزء التالي.



ثانيا : قضية المعونة والتعويضات

يربط فانون ربطاً واعياً بين حق دول العالم الثالث في الحصول على تعويضات من الدول الاستعمارية السابقة وبين تعرضها للاستغلال من جانب هذه الدول معتبرا أن التعويضات حق، يري فانون أن من حق دول العالم الثالث الحصول على تعويضات يدلا من فترة الحكم الاستعماري ويؤسس هذا الحق على قاعدة "أن الثروات التي تتختم أوروبا اليوم إنما سرقها أوروبا من الشعوب المتخلفة"^(١). ويذكر بأن مواني هولندا وليفربول المتخصصة في تجارة الرقيق إنما اشتهرت بفضل ملايين العبيد المنقولين، وأن ثروات البلاد الاستعمارية هي ثروتنا أيضا، "لقد اتحمت أوروبا ذهباً وموارد أولية من البلاد المستعمرة وبذلك فإن أوروبا إنما خلقها العالم الثالث"^(٢).

وبالتالي فإن التعويض المعنوي الذي يحققه الاستقلال لا يعمي عن الحقيقة؛ لأنه لا يطعم من جوع، وإذا كانت الشعوب الأوروبية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية أخذت تطالب بتعويضات عن الأضرار التي ألحقها بها النازي وكانت أوروبا كلها تردد عبارة واحدة (يجب أن تدفع ألمانيا) وإذا كانت ألمانيا على لسان المستشار الألماني كونراد أو أديناور تجدد العهد بأن تدفع لدولة إسرائيل المبالغ الضخمة تعويضا عن جرائم النازيين. فإن على الدول العالم الثالث أن تطالب بحقوقها في تعويض عادل يقدم إليها، والأتقبل أن تكون المساعدات التي تقدم إلى البلاد المتخلفة برنامج صدقات، وأن تنظر إليها باعتبارها جزء من التعويض وليس إحسانا والنظر إليها كالتزام دولي وواجب أخلاقي على الدول المتقدمة^(٣)، فعلى دول العالم الثالث أن تدرك وتعني أن هذا حق وعلى الدول الرأسمالية أن تفهم أن عليها أن تدفع.

(١) المرجع السابق، ص ٩٩.

(٢) نفسه.

(3) G. K Grohs, *op.cit.*, P.553.

ويشرح فانون في أسلوب غاية في الدقة وتحليل عميق واضح، لماذا على الدول الرأسمالية أن تدفع؟ ... فيلي جانب أن هذا تعويض عن عملية نهب ونزح للثروات قد تمت في السابق، فإن منطق الأمور يفرض على الدول الرأسمالية أن تقدم هذه المعونة وإلا فإن منطق نظامها نفسه ستولي خنقها، ويوضح فانون استنتاجه هذا.. بأنه حين تهيأ حكومات الدول المستعمرة عن الجلاء عن مستعمراتها فإن رأسمالي هذه الدول يقومون بسحب رؤوس أموالهم واستثماراتهم من هذه الدول خوفا من حالة عدم الاستقرار المتوقعة ويشترط لإبقاء رؤوس الأموال ضمانات وشروط مجحفة، غالبا ما تكون غير مقبولة؛ لأنها تمس بسيادة هذه الدول، كأن تطالب بدخول الدولة في معاهدات اقتصادية أو أحلاف عسكرية وأمام عدم القبول بهذه الشروط فإن رؤوس الأموال تحجم عن الدخول في أسواق الدول الناشئة وتظل محصورة في بلدانها وأمام ضآلة فرص الاستثمار وضآلة الأرباح التي تحصل عليها فإن رؤوس الأموال تظل جامدة ولا تتحرك... مما يشكل خطرا يهدد الرأسمالية العالمية فضلا عن حرمان الصناعات الغربية من أسواق البلاد الناشئة إذا اتجهت شعوب هذه البلدان للتطور على أساس الاكتفاء الذاتي والاعتماد المتبادل فيما بينها، حيثئذ تتعرض أسواق الدول الرأسمالية إلى كساد يؤدي إلى إغلاق المصانع وانتشار البطالة مما يفاقم من التناقضات الاجتماعية داخل هذه الدول ويدفع الطبقة العاملة الأوروبية إلى كفاح صريح ضد دولها.

ويكتسب هذا التحليل مصداقيته إذا نظرنا إلى الجانب المقابل للصورة وهو أن الدول الأوروبية كانت تعتمد على ثروات المستعمرات وأسواقها لإحداث حالة من الانتعاش في أسواقها وتوفير قدره توزيعية تحافظ بها على رضا القسم الأعظم من شعوبها، للتغطية على عوامل الصراع والتناقض داخل مجتمعاتها وبالتالي فإن فقدان الدول الأوروبية لهذه الأسواق والثروات سيضر بها ضررا بليغا.

وعند هذه النقطة ستدرك الاحتكارات الرأسمالية أن مصالحها تفرض عليها أن تساعد البلاد المتخلفة مساعدات ضخمة دون أن تفرض عليها شروطا كثيرة^(١).

(١) المرجع السابق، ص ١٠١.

وعليه فإن الشعوب المتخلفة بوعيا هذه المسألة فإنها تخطئ في استجداء المعونة من البلاد الرأسمالية وعليها أن تدرك أن مطالبها بالتعويضات هو حق وعدل.

وتناول قانون هذه القضية بهذا الوضوح يؤكد على رؤية بعيدة النظر لسببين أولهما أنه يدرك أهمية وضرورة توافر رؤوس الأموال؛ لإنجاز مهام التنمية والتقدم الاقتصادي وثنائهما.. أن السبيل الوحيد لتوافر رؤوس الأموال من الخارج يكون إما على شكل قروض تثقل بفوائدها كاهل الشعوب الأفريقية وتشكل عبئا مضافا وإما على شكل مساعدات... وكلاهما "القروض المساعدات" ستكون سيفا ومصلنا على شعوب البلدان المتخلفة، قد تدفعها للوقوع في فخ التبعية؛ لأنها دائما ما تكون مقترنة بشروط سياسية وهو ما أثبتته واقع التجربة التاريخية في العقود اللاحقة حيث أن المعونات والقروض كانت تحكمها ما أسمى بالمشروطة السياسية وفرض سياسات اقتصادية وسياسية واجتماعية بواسطة الدول المانحة أو مؤسسات التمويل الدولية فضلا عن أن القروض وتركم فوائدها قد وصل إلى الدرجة التي عجزت فيها الدول الأفريقية عن الوفاء بمتطلبات التنمية وأصبح سداد الديون وفوائدها يلتهم جزءا كبيرا من الناتج القومي لهذه الدول.

هذا الواقع البادي الآن.. يوضح كم كان قانون واعيا ومدركا لهذه المخاطر وكان بعيد الرؤية في طرح مسألة التعويضات وهو يقول إن الشعوب تخطئ إذا هي استجدت البلاد الرأسمالية... إننا أقوياء بحقنا وعدالة موقفنا^(١).



ثالثا: الطريق إلى التقدم والتنمية الاقتصادية:

يري قانون بادئ ذي بدء أن تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم عن طريق أسلوب التنمية الرأسمالية "إننا نعرف طبعا أن النظام الرأسمالي من حيث هو طراز الحياة لا يمكن أن يتيح لنا تحقيق مهمتنا القومية والعالمية فالاستغلال الرأسمالي والاحتكارات أعداء البلدان المتخلفة"^(٢)

(١) نفسه.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٦.

ولا يقفز قانون على الواقع للوصول إلى هذا الفهم ولكنه يشرح بإسهاب دور البرجوازية الوطنية (المحلية) التي عادة ما تتسلم مقاليد السلطة في نهاية العهد الاستعماري ويصفها بأنها برجوازية متخلفة لا تمتلك أي قوة اقتصادية وقوتها الاقتصادية تكاد تكون صفر ومرد ذلك " أنه يستحيل على برجوازية أن تجمع رأسمالا في ظل النظام الاستعماري"^(١).

فهو يراها برجوازية لا تملك رؤوس أموال، قليلة العدد، لا خبرة لها، تعجز عن إقامة صناعة وتوجه جهودها للإنتاج الزراعي بنفس النمط الذي كان قائماً في أثناء المرحلة الاستعمارية فلا يطرأ أي تغيير على طرق الاستثمار فتظل البلاد تصدر موارد أولية، ويظل الأهالي يعملون مزارعين صغار ولدي الأوروبيين وتظل البلاد اختصاصية في تقديم المحاصيل الخام^(٢).

وكذلك فإن عجز البرجوازية الوطنية يستتبعه عدم القدرة على إقامة نظام التعددية احزبية، ولذلك فهي تتجه إلى ديكتاتورية الحزب الواحدة التي غالباً ما تنتهي إلى ديكتاتورية عسكرية إن عاجلاً أم آجلاً^(٣).

ويرجع قانون عجز البرجوازية الوطنية عن النهوض بدورها التاريخي المفترض ومظاهره البادية من ضيق في النظرة والنقص في المهمة، إلى اختلاف الظروف التاريخية التي نشأت في ظلها البرجوازية الأوروبية والتي أنجزت مهام أساسية على طريق التصنيع والتقدم وبناء الدولة القومية.

فالبرجوازية المحلية في ظل ظروف نشأتها المختلفة عن مثلتها الأوروبية "ليس لها أفكار، مغلقة على ذاتها عاجزة عن التفكير في المسائل على أساس مجموع الأمة"^(٤).

(١) المرجع السابق، ص ١٤٤

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٦

(3) Hussein Adam M. " Frantz Fanon as a Democratic Theorist " : **African Affairs**,(Oxford: Oxford University Press, Vol. 92, No. 369 ,Oct., 1993), pp.503-504

<http://www.jstor.org/stable/723236>

(٤) قانون، معذبو الأرض، م س ذ، ص ١٤٨

كل ما تستطيعه هو أن تعمل وكيلاً للبرجوازية الغريبة وتبيع نفسها للشركات الأجنبية، ومطالبتها بالتأميم للمصالح الأجنبية لا يعني عندها أكثر من "نقل الامتيازات الموروثة من العهد الاستعماري لتكون تحت سيطرتها"^(١). ويصف سلوكها في آخر الأمر أنه أشبه بسلوك عصابة من اللصوص^(٢).

ويرتب على ذلك، النتيجة الحاسمة، بأن المرحلة البرجوازية مستحيلة في البلاد المتخلفة ولذلك يجب علينا "أن نعارض معارضة شديدة في نشوء برجوازية وطنية"^(٣).

وبذلك يكون فانون بطروحاته عن البرجوازية المحلية بسماها المعروفة في دول العالم الثالث قد أوضح أنها تقود الاقتصاد القومي إلى طريق مسدود محدود الأفق وبالتالي فإن طموحات التقدم لا تجد سبيلها في إتباع أسلوب التنسية الرأسمالية. ويفهم من رفض فانون للنظام الرأسمالي انه يميل إلى تفضيل الخيار الاشتراكي ويقول في ذلك ".. أننا نعلم إن اختيار نظام اشتراكي يلتفت برمته إلى مجموع الشعب ويقوم على اعتبار أن الإنسان أئمن قيمة، سيتيح لنا أن نسير سيراً أعظم وأكثر انسجاماً وسيحول بذلك دون قيام مجتمع مشوه تملك فيه حفنة من الناس جملة القوي الاقتصادية والسياسية على حطام سائر الأمة"^(٤).

ومن المهم ملاحظة أن فانون في تفضيله للخيار الاشتراكي لم يشر إلى نموذج بذاته لتطبيقه، ومجمل كتاباته تشير إلى انه مع الاشتراكية إلا أنه لم يذكر معالم محددة لتطبيقها وإنما رسم خطوط عريضة يفهم من خلالها أنه لا يحاكي أي نماذج قائمة وأنه يجذب البحث عن طريق مستقل لتطبيق هذا النظام "إن البلدان المتخلفة التي استفادت من التنافس الضاري القائم بين النظامين ممن أجل أن تكفل انتصار كفاحها في سبيل التحرر الوطني، يجب عليها مع ذلك أن ترفض الإقامة في نطاق هذا التنافس.. وعلى العالم الثالث أن لا يكتفي بتجديد ذاته على أساس قيم مسبقة، إن على البلدان المتخلفة أن تلمس قيماً خاصة بها وأن تضع المناهج التي تناسبها وأن تتبع الأسلوب الذي

(١) لمرجع السابق ص ١٤٦

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٥

(٣) المرجع السابق ص ١٨٦

(٤) المرجع السابق، ص ١٩٧.

يلائمها ... إن المشكلة المحسوسة التي نجد أنفسنا أمامها ليست أن نختار مهها كلف الأمر، بين الاشتراكية والرأسمالية كما حددها أناس يختلفون عنا زماناً ومكاناً"^(١).

وتفضيل فانون للخيار الاشتراكي ويحثه عن مناهج مناسبة لواقع دول العالم الثالث وقيمه، دفعه؛ لأن يحدد عدداً من الخطوط العريضة التي يري أنها هامة لتحقيق التقدم فهو يري أن الحماسة وحدها لا تكفي فالحماسة قد تدفع إلى القيام بأعمال شاقة ولكن أي جهداً شاقاً لا يمكن أن يتواصل مدة طويلة على سرعة كبيرة.

فالأمر إذن يحتاج إلى ما هو أبعد من تشغيل الأفراد ودفعهم إلى القيام بأعمال شاقة (وأن الجهد الجبار الذي يهيب قادة الشعوب المتخلفة بشعوبهم أن يقوموا به لن يعطي الثمرات المرجوة) ويصبح من الضروري إعادة النظر في كل الأمور وأن يستأنف كل شيء استئنافاً جديداً وأن تبدل طبيعة عمليات التصدير لا الجهات التي يتم التصدير إليها فقط، ويجب البحث عن موارد جديدة غير تلك التي اهتم بها الاستعمار، وأن تبدل شروط العمل، وهذا الطرح لا يعني إلا شيئاً واحداً وهو أهمية التخطيط.

ويهتم فانون بمسألة الوعي وضرورته في حشد وتعبئة الأمة، "وكما كان كل مقاتل في مرحلة الكفاح يحمل الأمة كلها على ذراعيه فكذلك يجب في مرحلة البناء القومي أن يستمر كل مواطن على أن يرتبط في عمله اليومي المحسوس بمجموع الأمة" وهنا تبرز قضية الانتماء فالانتماء والوعي لازمان في مرحلة البناء "إذا كان بناء جسر لا يغني ووعي أولئك الذين يبنون الجسر، فلا كان الجسر، وليظل المواطنون يعبرون النهر سباحة"^(٢). والمشاركة، حيث لا انتماء دون مشاركة ".. يجب أن لا يهبط الجسر من السماء، يجب أن لا ينزل الجسر على المجتمع من أعلى، بل يجب أن يخرج من عضلات المواطنين وأدمغتهم.. يجب أن يستطيع المواطن أن ينسب الجسر إليه وعندئذ فقط يصبح كل شيء ممكناً"^(٣).

ومثال الجسر الذي استخدمه فانون يحمل مضامين عديدة في الفكرة التي يريد التعبير عنها ففيه نجد أنفسنا أمام ثلاثية الوعي - المشاركة - الانتماء وهي ثلاثية

(١) المرجع السابق، ص ٩٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٣) نفسه.

مترابطة متفاعلة فلا مشاركة بدون وعي ولا انتهاء بدون مشاركة وهذه القراءة لما أراد فانون أن يعبر عنه ربما تضع اليد على مكمن الخلل في مجتمعاتنا الحالية حيث تغيب حالة الوعي وتفتقد المشاركة وبالتالي يضعف الانتفاء فيصاب المجتمع بالوهن والضعف، وإلي جانب هذه الخطوط العريضة فإن فانون يتطرق إلي مسائل غاية في الأهمية وهو يتحدث عن أهمية الشبيبة في البلاد المتخلفة وأهمية رفع مستواها.

وعن النساء فهو يدعو إلى نبذ التقاليد الإقطاعية في البلاد المتخلفة التي تفضل عنصر الرجال على عنصر النساء "يجب أن تنال النساء منزلة كمنزلة الرجل سواء بسواء لا في مواد الدستور بل في الحياة اليومية في المصنع والمدرسة والمجالس المتخبة^(١).

وعن الجيش ودوره فالجيش ليس مدرسة حرب فقط بل مدرسة تنويرية للمواطنين، والجندي في أمة راشدة ليس جنديا مستأجرا بل هو مواطن يدافع عن الأمة بالسلاح. وفانون ضد الجيش النظامي ومع الميليشيا وهو ككل أعضاء حركات المقاومة ضد أن تكون العسكرية مهنة نظامية^(٢).

وليس من اللازم وضع العسكريين في الثكنات وأن الإنشاءات الكبرى يمكن تنفيذها بواسطة المجندين ويجب تحاشي تحويل الجيش إلى هيئة مستقلة يحملها الفراغ على أن تعمل بالسياسة، فإن جنرالات الصالونات يحلمون باستلام السلطة ولعل فانون كان متأثرا في هذه الفترة بخبرة وتجربة الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية، ولقطع الطريق على ذلك يري ضرورة إدخال الجيش في حياة الأمة وإلى مضاعفة الحرس الوطني فالأمة كلها يمكن أن تقاتل وان تعمل فلا يكون هناك مجندون محترفون^(٣).

ويرى Hussein Adam أنه ولأكثر من واحد وثلاثون عاما منذ موت فانون فإن المؤسسة العسكرية مستمرة في أن تشكل التهديد الخطير للديموقراطية^(٤)

ويضع فانون لذلك كله إطارا عاما وهو ضرورة وجود برنامج تتقل به

(١) المرجع السابق، ص ١٨٩.

(2) G. K Grohs, *op.cit.*, P.553.

(٣) فانون، معنيو الأرض، م ١٨٩، ص ١٨٩.

(4) Hussein Adam *op.cit.*, p.504

الأمة إلى اسوعي السياسي الاجتماعي الذي يجنبها النكسات " لا وجود للأمة إلا برنامج تنضجه قيادة ثورية وتعتنقه الجماهير اعتناقا قائما على الفهم الصحيح^(١).
برنامج اجتماعي يتناول جميع فئات الشعب^(٢).

وكل ذلك لا بد أن يتم ديمقراطيا "على الحكومة القومية إذا أرادت أن تكون قومية أن تحكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب أن تحكم من أجل المحرومين وبالمحرومين وما من زعيم مهما تكن قيمته يمكن أن يحل نفسه محل الإرادة الشعبية"^(٣). وأن تناضل في كثير من العناد والصمود في سبيل أن لا يستحيل الحزب أبدا إلى أداة طيعة بين يدي الزعيم^(٤).

وفي خاتمة كتابه معذبو الأرض يضع قانون إطارا شاملا يحتوي النموذج المتبغى من التقدم يحذر فيه من محاكاة التجربة الأوروبية والتي يرى أن محاكاتها ستؤدى إلى الإخفاق.

ويرى أن على العالم الثالث حل المشكلات التي لم تستطع أوروبا أن تأتي لها بالحلول وان "المشكلات المطروحة تتطلب تجديسات مبتكرة"^(٥).

وعلينا أن نحاول خلق الإنسان الكلي الذي عجزت أوروبا عن تحقيق الانتصار له وإذا كان الهدف هو الإنسان، فإنه يرسم لتحقيق ذلك صورة بكلبات موحية مفعمة بالروح الإنسانية "يجب علينا أن لا نتحدث عن وفرة الإنتاج، أن لا نتحدث عن الجهد العنيف، أن لا نتحدث عن السرعة الكبيرة.... أن نشد البشر إلى اتجاهات تشوهم، يجب أن لا نتذرع بحجة اللحاق فترزع الإنسان ونزعه من ذاته... نحن لا نريد اللحاق بأحد، ولكننا نريد أن نمشي طوال الوقت ليلا ونهارا في صحبة الإنسان، في صحبة جميع البشر. وعلينا أن نجعل القافلة متراسة غير متباعدة وإلا لم يستطع كل صف من الصفوف أن يرى نصف الذي تقدمه، ولم يستطع البشر أن يعرف بعضهم بعضا، وأصبحوا لا يلتقون إلا لماما ولا يتحدث بعضهم إلى بعض

(١) قانون، معذبو الأرض، م، ص ١٩٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٩٢.

(٤) المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٩٦.

كثير^(١).

هذا النص نستخلص منه أهمية الجهد الذي ينسجم وفق طاقة الإنسان وقدرته، الجهد المتصل الذي يخلق تراكما... وهو جهد جماعي وليس فردي ليؤتي ثماره وهو جهد يتم في نطاق إنساني يشد البشر. إلى بعضهم البعض ويدعم الأواصر بينهم هو جهد يستهدف خلق إنسان جديد يستحق من أجله " أن نلبس جلدًا جديدًا وأن ننشئ فكر جديدًا"^(٢).

وهذه هي رؤية فانون للطريق التي يرى أن على دول العالم الثالث أن تسير في اتجاهها لتحقيق التقدم وهي رؤية شاملة مست كافة القضايا التي تخص الأفراد والمجتمع بكل فئاته ولم تقتصر على جانب واحد سياسيا كان أو اقتصاديا أو اجتماعيا وهي رؤية في ظن الباحث أنها في خطوطها العريضة مازالت تصلح للطرح على مجتمعاتنا في زمننا الحالي.



(١) للرجع السابق، ص ٢٩٨.

(٢) للرجع السابق، ص ٢٩٩.